الأزمات الاقتصادية و أثرها على شرعية النظام السياسي (أزمة اقرار الموازنة العر اقية لسنه 2023م انموذجا)

م.م لقاء ياسين حسن محمد

جامعة النهرين/كلية العلوم السياسية-نظم سياسية

leqa.yassin@nahrainuniv.edu.iq

https://doi.org/10.61884/hjs.v13i49.437

ملخص :

الأزمات الاقتصادية في أي بلد تؤثر مباشرة على شرعية النظام السياسي، وفي حال استمرار تلك الأزمة، فإنها تؤثر أيضًا على شرعية النظام السياسي وعلى القبول الشعبي له. كما هو الحال في العراق، حيث يستمر تأخير اقرار الموازنة نتيجة للصراعات السياسية وعدم وجود توافق بين الكتل السياسية وحصة الإقليم (إقليم كردستان) والكتل السنية والشيعية، مما يؤثر بشكل كبير على تأخير اقرار الموازنة، خاصة اعتمادها لمدة ثلاث سنوات، مما تسبب في مشاكل في التوصل إلى اتفاق حول اقرارها. و يترتب على ذلك تعطيل المشاريع الخدمية والصناعية والكهربائية، وتأخير صرف رواتب الموظفين، وتعثر تنفيذ المشاريع الصناعية الكبيرة والاستثمارات. وفي حال استمرار الأزمات المتتالية، قد تؤثر هذه الأوضاع سلبًا على شرعية النظام السياسي، مما قد يؤدي في نهاية المطاف إلى انهيار شرعيته.

الكلمات المفتاحية: الازمه الاقتصادية، الشرعية , الموازنة, التنمية الاقتصادية .

Economic crises and their impact on the legitimacy of the political system (The crisis of approving the Iraqi budget for the year 2023 as a mode)

liqa yasin hassan mohammad
leqa.yassin@nahrainuniv.edu.iq

ABSTRACT

The economic crises that occur in any country directly affect the legitimacy of the political system. If the crisis continues, it also affects the legitimacy of the political system and its popular acceptance as is the case in Iraq, the crisis of approving the budget continues and is delayed as a result of political conflicts and the lack of agreement between the political blocs and the region's share (Kurdistan region), the Sunni and Shiite blocs, have a major impact in delaying the approval of the budget, especially approving the budget for a period of three years, causing problems about reaching a decision about its approval. Accordingly, it causes the disruption of: services, industrial and electrical projects, employee salaries, the implementation of industrial projects, and large investments. If successive crises continue, it affects the legitimacy of the political system and thus may lead to the collapse of its legitimacy.

KEYWORDS: economic crisis, legitimacy, budget, economic development.

المقدمة:

إن الاقتصاد هو المحرك الأساسي في حياة الشعوب، ويؤثر بشكل كبير على العملية السياسية والنظم القائمة في الدولة. فتكون بيدها اقتصاد البلد بأكمله، مما يتطلب حكمة من المسؤولين، بما يعزز شرعية النظام السياسي. إذ إن الشرعية تعتبر القدرة على خلق الإيمان بأن النظام القائم هو الأكثر تلائمًا مع المجتمع والحفاظ عليه. فعندما تتناسب القيم الاقتصادية والاجتماعية والدينية مع القيم السياسية، يعد النظام السياسي شرعيًا في نظر الجماعات. ومع حدوث أزمات اقتصادية متتالية في البلد، يؤثر ذلك على شرعيتها وتبرز جماعات أخرى تتنافس وتشكك في شرعيتها. يظهر ذلك على شكل انقسامات قوية بين الجماهير والحكومة، تتجلى في مظاهرات أو احتجاجات، كما يحدث حاليًا في العراق في سياق أزمة اقرار الموازنات العراقية منذ عام 2014-2023 لمدة ثلاث سنوات كاملة.

اشكالية الدراسة :

تكمن المشكلة في وجود عرقلة في اقرار الموازنة بسبب تحديات كثيرة، منها الفساد، وانعدام الرؤية الوطنية، وعدم التوافق بين الكتل السياسية. ينجم عن هذه العرقلة مشاكل عدة عند تأخير اقرار الموازنة العراقية، وعند تكرار مثل هذه الازمات يؤثر سلبًا على شرعية النظام السياسي وقد يؤدي إلى انهياره.

اهمية موضوع البحث :

إن أهمية موضوع البحث تكمن في التركيز على الموازنة المالية للدولة العراقية، حيث تلعب دورًا بارزًا في بناء شرعية النظام السياسي. فهي العامل الأساسي في نمو وازدهار وتطور الدولة. وتأثير تأخير اقرارها ينعكس سلبًا على المجتمع، من خلال تعطيل عجلة الاقتصاد والأنشطة الحكومية والاستثمارات والمشاريع الخدمية، مما يؤدي إلى أزمات وارباك في العمل الحكومي، وبالتالي يؤثر على شرعية النظام السياسي.

فرضية البحث:

- تتمثل فرضية البحث في أن تأخير اقرار الموازنة العراقية منذ عام 2014-2023 ينبع من تشابك عوامل سياسية واقتصادية، وأن هذا التأخير يتسبب في تصاعد التوترات السياسية والمحاصصة، مما يعيق عملية التصويت عليها في البرلمان.
- يُفترض أن تؤثر هذه الأزمة على شرعية النظام السياسي في العراق نتيجة لتأثيرها السلبي على الاستقرار السياسي والاقتصادي، وقد يؤدي في نهاية المطاف إلى تدهور القبول الشعبي للنظام وربما إلى انهيار شرعيته.Top of Form

منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على المناهج الاتية :

- المنهج الوصفي ويعني بوصف ازمة الموازنة التي يعاني منها العراق والمشاكل المترتبة عليها ووصف والازمة وانهيار الشرعية
- منهج التحليل النظمي لتحليل الدور السياسي في ازمة اقرار الموازنة والنتائج المرتبة عن تأخير اقرارها .
- المنهج التاريخي بالرجوع الى بداية اقرار الموازنة لمدة ثلاث سنوات .

هيكلية البحث: تقسم الدراسة ثلاثة محاور

- المحور الاول المفاهيم: الازمات الاقتصادية و الشرعية و الموازنة المالية
- المحور الثاني : الازمات الاقتصادية واثرها على شرعية النظام السياسي
- المحور الثالث: تحديات اقرار الموازنة العراقية لعام 2023م والمشاكل الناتجة عن تأخيرها.

المبحث الاول : المفاهيم

المطلب الاول : : مفهوم الازمات الاقتصادية:

وتعرف الازمة ايضا (بانها اضطراد فجائي يطرد على التوازن الاقتصادي في بلد ما او عدة بلدان وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطراب الناشئ عن اختلال التوازن بين الانتاج والاستهلاك)[1]

والأزمة الاقتصادية تعرف (بأنها حالة من الصعوبة التي تمرر بها بلد أو مجتمع أو دول، نتيجة حالة غير اعتيادية من التطورات غير المتوقعة في تشغيل النظام المالي ومكوناته، مما يؤثر في الحالة الاقتصادية بشكل سلبي، كما تعد الأزمة الاقتصادية نقطةً مفصليةً تؤدي إلى تحول الحالة الاقتصادية الجيدة والمستقرة إلى حالة مضطرب) .[2]

وتعرف الازمة الاقتصادية : (التداعيات الناجمة عن المضاربات الوهمية في بلد ما او عدة بلدان وتطلق بصفة خاصة على الاضطراب الناشئ عن اختلال التوازن بين الانتاج والاستهلاك). [3]

والازمة الاقتصادية تعرف(بأنها خلل جسيم في نموذج الرأسمالية والذي امتدت قواعده في العقود الاخيرة الى كل بلدان العالم) .[4]

تنتج الأزمات الاقتصادية عن حالة عامة من عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي في دولة ما، مما يؤدي إلى تسارع في حالة التدهور الاقتصادي يتجلى في انخفاض الإنتاج، وإفلاس الشركات والأفراد، وارتفاع معدلات البطالة، والاضرار بعلاقات الإنتاج القائمة، وانهيار في سوق الاسهم، وأزمة صرافة للعملة، وبالتالي انخفاض مستويات المعيشة للسكان، وانخفاض الناتج القومي الاجمالي للدولة، وقد تقتصر الأزمة الاقتصادية على قطاع البنوك فقط، وقد تشمل قطاعات اقتصادية اخرى لتطال اقتصاد بلد أو منطقة بأكملها، وفي بعض الحالات تكون أزمة عالمية. [5]

والأزمات الاقتصادية، ومن أهمها: ارتفاع معدلات البطالة، وفقدان الدخل، ويشار إلى أن الأزمات الاقتصادية تؤدي الى حالة من الانكماش الاقتصادي للدول، وبالتالي تعطل النمو الاقتصادي، مما

(1) محمود جاد الله، ادارة الازمات، (دار اسامة للنشر والتوزيع، الاردن، 2010)، ص 6 .

(2) جاسم صغير ،الانظمة العربية والاصلاح السياسي، (الحوار المتمدن، العدد ٢٢، 2005)، ص ٥.

(3) محيي محمد مسعد، دور الدولة في حل الازمة المالية العالمية،(مكتبة الاشعاع، الاسكندرية، 1999) ، ص٣١.

(4) جاسم صغير، المصدر السابق ص٥.

(5) محيي محمد مسعد، المصدر السابق، ص ٣١.

يعطل تقدمها في تحقيق اهداف التنمية المتفق عليها دولياً.[6] وتؤثر على شرعية الانظمة السياسية.

المطلب الثاني: الشرعية:

يعد مفهوم الشرعية احد المفاهيم الاساسية في العلوم السياسية وفي (المفهوم العربي) الشرعية :يوحي بارتباطها بشكل مباشر مع الشرع ، اما الاصل الاجنبي للشرعية لا يبتعد كثيرا عن هذا المعنى ويكشف عن تعدد المصادر الرضائية (اي التي يرتضيها الناس) كأساس للشرعية .[7]

اما الاصل الاجنبي للشرعية لا يبتعد عن هذا المعنى اذ(يكشف عن تعدد المصادر الرضائية (اي التي يرتضيها الناس) كأساس للشرعية) ، اما الاصل اللاتيني للشرعية هو (يعود الى الشرعية بمعنى خلع الصفة القانونية عن شيء ما وتضفي الشرعية طابعا ملزما على أي امر أو توجيه ومن ثم تحول القوة الى سلطة) .[8]

قدرة النظام السياسي على توليد وتدعيم الاعتقاد بأن البنى التي تعد اساس للسلطة هي الاكثر ملاءمة وتوافق مع القيم ومصالح المجتمع ويكون ادراك الافراد والجماعات للشرعية بمقدار ما يتلقاه من قيم النظام السياسي

ويُعد جون لوك اول من استخدم مفهوم الشرعية (كأساس لتحليل ظاهرة السلطة وتطور المفهوم في العصور الحديثة بحيث اصبح يعبر عن تقبل المحكومين للحكام والنظام السياسي) .[9]

وعرفها ماكس ويبر (اذ ان النظام السياسي الشرعي يعني ان المشاركين فيه عندهم بعض المعتقدات او الايمان في هذا الصدد الى انه « اساس كل نظام من نظم السلطة، وبالمقابل لكل نوع من انواع الرغبة في الانصياع ، هو اعتقاد يتم بموجبه منح الاشخاص الذين يمارسون السلطة الهيبة).[10]

وتعرف الموسوعة الدولية الشرعية: (بأنها الاسس التي تعتمد عليها الهيئة العامة في ممارستها للسلطة وتقوم حق الحكومة في ممارساتها للسلطة وتقوم على حق الحكومة في ممارستها للسلطة وتقبل المحكومين لهذا الحق).[11]

وتعرف الشرعية: (قدرة النظام السياسي على توليد وتدعيم الاعتقاد بأن البنى التي تعد اساس للسلطة هي الاكثر ملاءمة وتوافق

(6) رجب عبد الحميد، دور القيادة في اتخاذ القرارات خلال الازمات، (مطبعة الايمان للنشر والتوزيع، 2000)، ص26.

(7) عمر جمعة عمران، اطروحة لنيل الدكتوراه : اشكالية البنية السياسية للنظم الجمهورية في المنطقة العربية ،(جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ، 2003)، ص٢٧١.

(8) المصدر نفسه ، ص٢٧١.

(9) حسين علوان، اطروحة لنيل الدكتوراه: الشرعية الثورية والشرعية القانونية ،(جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ،1985)،ص٨٤.

(10) Mommsen, Wolfgang, 1989, the political and social theory of Max weber, Oxford: Blackwell.

(11) عمر جمعة عمران، مصدر سابق ذكره، ص271.

مع القيم ومصالح المجتمع ويكون ادراك الافراد والجماعات للشرعية بمقدار ما يتلقاه من قيم النظام السياسي وبنائه فاذا اشارت مواقف افراد المجتمع الى ناحية ايجابية تجاه مجموعة البنى والقواعد المنظمة للسلوك السياسي يكتسب النظام السياسي الشرعية ويتمكن من العمل بوظائفه باستقرار تام والعكس من ذلك يولد حالة من انتشار القهر السياسي على صعيد الممارسة السياسية ويهدد الاستقرار في الحياة السياسية برمتها) .[12]

وان جوهر الشرعية بقبول الاغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في ان يحكم ويمارس السلطة وتتحقق الشرعية حتى تكون ادراكات النخبة الحاكمة لنفسها وتقدير اغلبية المجتمع لها متطابقين وفي توافق تام مع القيم والمصالح الاساسية للمجتمع وبما يحافظ على تماسكه .[13]

فالشرعية توجد بكل مجتمع تحكمه سلطة منظمة وتمارس مهامها ووظائفها بطريقة معينة فلا تختلف وضع الدول الحديثة ونظمها السياسية عن تلك الدول والحضارات التي سادت عبر مراحل التاريخ من حيث حاجتها الى الاستقرار وحاجة حكامها الى شكل من اشكال القبول والرضا والطاعة والابتعاد عن اللجوء لوسائل الاكراه والقسر من اجل الخضوع لضمان سير العملية السياسية واستمرارها بالرغم من تبدل اسس وقواعد الشرعية لتغدو اكثر واقعية وملائمة لتطور الحياة السياسية وشمولها .[14]

المطلب الثالث: مفهوم الموازنة المالية :

لقد تطور مفهوم الموازنة مع تطور دور الدولة في المجتمع حيث اصبح جزءاً من برنامج اوسع يعكس فيه النشاط الاقتصادي والمالي للدولة .[15]

الموازنة المالية : تعرف بأنها خطة مالية لمدة زمنية محددة توضح اطر سير العمل في هذه المدة وتخصيص المبالغ للأعمال المخططة ، فهي تعتمد تقديرات مالية يضعها خبراء لتوقع الايرادات التي سيتم تحصيلها في هذه الفترة فضلاً عن النفقات المقدر تكبدها

(12) Nagel, Thomas,1987, Moral conflict and political Legitimacy 'philosophy and public Affairs, 16(3): 215-240.

(13) حسين علوان، مصدر سابق ذكره، ص84.

(14) المصدر نفسه، ص85.

(15) اشواق عبد الرحمن عبد الوهاب ، مدى فاعلية نظام التخطيط –البرمجة-الموازنة وانعكاساتها على النظام السياسي الحكومي ،(اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2007)، ص 14.

في الوقت نفسه مما يسمح لأصحاب القرار معرفة اذا ما كانوا سيتمكنون من مواصلة العمل بالمستوى المتوقع لهم مع هذه الايرادات والمصروفات المتوقعة .[16]

وقد عرف القانون الفرنسي الموازنة (وثيقة تنبؤ واقرار الايرادات والنفقات السنوية للدولة ولأنواع الخدمات الاخرى التي تخضع هي الاخرى لنفس القواعد والتنظيمات القانونية). [17]

وعرفت الموازنة في قانون اصول المحاسبات العامة رقم(28) لسنة (1940م) المعدل : بانها (الجداول المتضمنة تخمين الواردات والمصروفات لسنة مالية واحدة تعين في قانون الموازنة). [18]

والموازنة جاءت في قانون الادارة المالية رقم (95) لسنة (2004م) بأنها (برنامج مالي يقوم على التخمينات السنوية للإيرادات والنفقات والتحويلات والصفقات للحكومة وتكون مبادئ الشفافية والشمولية ووحدة الموازنة ذات اهمية جوهرية عند التهيئة وتنفيذ الموازنة الفدرالية والاموال المتعلقة بها).[19]

اهمية الموازنة :

للموازنة المالية اهمية كبيرة لأنها تواجه الازمات الاقتصادية عن طريق التحكم بعمليات الإنفاق العام او في مصادر الايرادات ومعدلاتها وموقف الحكومة في مسار معاكس للتيارات السائدة في الحياة الاقتصادية ففي حالة التضخم تعتمد الدولة امتصاص الطلب الزائد عن طريق فرض مزيد من الضرائب وتخفيض النفقات العامة وفي حالة الكساد تعمد على الاستفادة من الفوائض التي تراكمت لديها.[20] وايضا الموازنة مهمة في تحقيق التطور و التوازن المالي العام بعد تخصيص جزء من الانفاق العام لأجل بعض الاستثمارات الاساسية في فروع النشاط الاقتصادي لزيادة معدلات الانتاج القومي .[21] و كذلك للموازنة اهمية في تنفيذ الاهداف الاقتصادية بتوزيع الوسائل النقدية وتوفير القدرة الشرائية لكل الوحدات الخدمية فيتحقق التناسب الاقتصادي في تخصيص الاموال الاستثمارية والاستهلاكية.[22]

ومما تقدم يمكن القول الموازنة العامة للدولة تعكس الاهداف

(16) احمد سعد جاري، الرقابة على الموازنة العامة للدولة في الاعداد والتنفيذ(دراسة ميدانية لموازنة الجامعة المستنصرية،المؤتمر العلمي 11 ، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2011)، ص3.

(17) حسن عواضة واخرون، المالية العامة الموازنة الضرائب الرسوم دراسة مقارنة،(بيروت، ط1، 1995)، ص307.

(18) المصدر نفسه ، 307.

(19) السيد علي، عبد المنعم، مدخل في علم الاقتصاد،(الجامعة المستنصرية، بغداد، ،1984)، ص355.

(20) المصدر نفسه .

(21) اشواق عبد الرحمن عبد الوهاب، مصدر سابق ذكره، ص 20

(22) ماهر موسى العبيدي، محاضرات في المحاسبة الحكومية وحسابات الموازنة،(مطبعة المعارف، بغداد، 1985)، ص7.

المرجو تحقيقها مع ابراز السياسات العامة لتحقيق هذه الاهداف فيمكن للدولة من خلال الموازنة المالية العامة توجيه الاوضاع والسياسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

المبحث الثاني: الأزمات الاقتصادية و أثرهاعلى شرعية النظام السياسي:

المطلب الاول: الأزمات الاقتصادية والشرعية السياسية لنظام الحكم :

الأزمات الاقتصادية التي يشهدها العالم متنوعة في الحجم والتأثير، وتختلف باسمها ومناطقها والقطاعات التي تتأثر بها. ومع ذلك، تظل هذه الأزمات تترك أثرًا سلبيًا على الاقتصاد العالمي، مما يؤدي إلى نتائج سلبية تؤثر على الأنظمة السياسية والمجتمع وتكون لهذه الأزمات تأثيرات على العالم بشكل عام، إذ عند حدوث أزمة اقتصادية، يمتد تأثيرها إلى جميع الدول بشكل سلبي، تاركةً أثرها كالحروب. على سبيل المثال، يمكن رؤية تأثير الأزمة الاقتصادية في أوكرانيا على العالم، حيث أثرت هذه الأزمة على جميع دول العالم، نظرًا لكونها مصدرًا رئيسيًا للمواد الغذائية مثل القمح والذرة وزيت عباد الشمس. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار هذه المواد[23]،

الازمة الاقتصادية الداخلية تؤثر سلبا على الدولة وتنعكس عليها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومن اثارها التضخم وقلة دخول الافراد

و ايضا الازمة الاقتصادية الداخلية تؤثر سلبا على الدولة وتنعكس عليها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومن اثارها التضخم وقلة دخول الافراد وتنعكس بالتالي على المجتمع بارتفاع معدلات البطالة والفقر والجوع وتدني المستوى المعيشي والتعليم والمستوى الصحي وتتعرض لها بالغالب البلدان النامية ، وايضا تباطؤ الاقتصاد العالمي والركود وتقلبات الاسعار والاسواق المالية والعالمية وتؤدي الى المديونية وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي لكونها اغلب اعتمادها على ورادات النفط اما على المستوى السياسي فيعاني من نقصالكوادر الوطنية وضعف الولاء للدولة وظهور الاثنية والعرقية

(23) جوناثان جوزيفز، روسيا وأوكرانيا: ما مدى تأثير الحرب على الاقتصاد العالمي؟ بي بي نيوز 2022 ينظر: https://www.bbc.com/

بسبب التدهور الاقتصادي.[24] وبالتالي قد تؤدي الى انهيار شرعية النظام السياسي القائم في الدولة.

و تؤدي الازمات الى الانكماش و تدفع الى زيادة الاقتراض ويدعم الاسهم والعقارات للدول الاجنبية وبذلك تزاد المشكلات المالية الداخلية وقلة المستهلكين على شراء السلع المعمرة والكمالية ويؤدي ذلك الى الركود والكساد فتلجأ الدول الى القروض وتزداد المديونية للخارج وبالتالي يعمل لصالح الدولة المستثمرة حيث يؤدي الى تبعية النظام السياسي للخارج واتخاذ القرارات غير الصحيحة التي لا تصب في صالح بلده انما يتماشى مع دول الخارج.[25]

والازمات الاقتصادية التي تحدث في الدولة تؤثر على اقتصادها ، فالعراق على الرغم من كونه من الدول النفطية الا ان ذلك لم يخفف من الازمات الداخلية التي يعاني منها كأزمة الشراكة الوطنية وازمة التعددية الحزبية وازمة اقرار الموازنات العراقية أدت الى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .[26]

والازمات الاقتصادية التي عانى منها العراق ايضا هي تذبذب الدخول والاجور والارباح وغيرها عديدة ومن تلك الازمات عام 2023م بسبب انخفاض قيمة الدينار العراقي أمام الدولار الأميركي باتت أزمة خطيرة على الطبقات المتوسطة والفقيرة، على اثر ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع الأسعار، حيث أن العملة العراقية وصلت الى (150 الف) دينار عراقي مقابل (100) دولار امريكي ، وهو ما يفاقم من صعوبة الأوضاع المعيشية والاقتصادية، في ظل نسب البطالة العالية وارتفاع أسعار السلع البسيطة الأساسية والخدمات وهبوط المؤشر العام في البورصات وانخفاض في المبيعات خاصة.[27] و هذا بدوره يؤثر على شرعية النظام السياسي فأن اي ازمة واستمرارها يؤدي الى عدم الرضا الشعبي مما يهدد النظام السياسي فتظهر المعارضة على شكل مظاهرات شعبية قد تكون سلمية واحيانا غير سلمية على شكل ثورة شعبية على النظام وقد تؤدي بالتالي الى انهيار الشرعية للنظام السياسي الحاكم.[28]

و أزمة الدولار التي تسببت بضغوط كبيرة على المواطنين، شهدت

(24) محي محمد مسعد، مصدر سابق ذكره، ص44.

(25) عبد الرزاق فارس، الازمة المالية العالمية الاسباب والتداعيات والحلول، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ط١، ٢٠١٠)، ص٣٩.

(26) أزمة الدولار وقرار الاتحادية.. الموازنة في "براثن" الخلافات , موقع العراق اوبزيرفر 2023/1/31م، متاح على الرابط الالكتروني : https:// observeriraq.ne

(27) أزمة الدولار بالعراق.. تفاقم يومي وتحذيرات من طول استمرارها، عربية نيوز،الانترنت، 2023/2/3م ، متاح على الرابط الالكتروني : https://www. /skynewsarabia.com

(28) المصدر نفسه.

العاصمة العراقية بغداد، صباح يوم الأربعاء2023/2/25م ، تظاهرات أمام مبنى البنك المركزي العراقي، تطالب بخفض سعر صرف الدولار أمام الدينار العراقي ومكافحة تهريب الأموال إلى دول أخرى وكله ينعكس على الايمان بالشرعية السياسية للنظام الحاكم.[29]

(29) عبد الرزاق فارس، مصدر سابق ذكره،ص36 .

وسعت الدولة الى وجود حلول من اجل تخفيض سعر الدولار وقد اكدت ذلك في مسودة اقرار الموازنة المالية العامة لسنة 2023 لأهمية ذلك في شرعية النظام السياسي ومن اجل كسب ثقة الشعب بالحكومة لان حدوث ازمات متتالية فيها يؤدي الى عدم الرضا الشعبي مما يهدد النظام السياسي فتظهر المعارضة على شكل مظاهرات شعبية قد تكون سلمية واحيانا غير سلمية على شكل ثورة شعبية على النظام وقد تؤدي بالتالي الى انهيار الشرعية للنظام السياسي. وسنتطرق لازمة اقرار الموازنة في المبحث التالي:

المطلب الثاني : ازمة اقرار الموازنة العر اقية المتتالية منذ عام 2014 وحتى عام 2023م

ان العامل الاقتصادي يتأثر بشكل كبير بالعامل السياسي، ففي العراق نظام الحكم نيابي برلماني، يقوم على التعددية الحزبية. فاذا وجد انعدام التوافق بين الاحزاب السياسية تعطلت اقرار الموازنة.[30]

(30) احمد يحيى هادي الزهيري، اطروحة لنيل الدكتوراه: العملية السياسية في العراق بعد عام 2003م دراسة في اشكالية الرئاسات الثلاثة ،(جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية)، ص157.

العامل الاقتصادي يتأثر بشكل كبير بالعامل السياسي

وان اقرار الحكومة العراقية للموازنة المالية لمدة 3 سنوات لم يحدث منذ 2003م ، حيث كانت الحكومات السابقة تقوم بأعداد الموازنة لمدة عام واحد وترسلها الى البرلمان لتأخذ طريقها الى التنفيذ بعد المصادقة عليها.[31]

(31) باقر كرجي حبيب ، الاثار الاقتصادية لتأخير اقرار الموازنة العامة على الاقتصاد العراقي ،(مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 3، 2015)، ص 161 .

ولكن في عام 2014م تعثرت اقرار الموازنة المالية واصبحت لمدة ثلاث سنوات نتيجة الصراعات السياسية وتصاعد اعمال العنف وظهور تنظيم (داعش) الارهابي وسيطرته على نحو ثلث الاراضي العراقية وما استنفذته الدولة من اجل تحرير المناطق اثر على الجانب الاقتصادي بشكل كبير.[32]

(32) المصدر نفسه .

وتعد الموازنة المالية لعام 2014م اعلى موازنة بتاريخ العراق

آنذاك بلغت (174.5) ترليون دينار عراقي أي (150.1) مليار دولار امريكي اذ بلغ سعر برميل النفط الى (90) دولار للبرميل الواحد لسنة 2013 م وقد اقرت في عام 2014م (جريدة الوقائع العراقية، 2013، ص1). وساد الخلاف بين الكتل السياسية على حصة كل منهم بالموازنة ، حيث ان الكتل الكردية ابدوا اعتراضهم عن حصة اقليم كردستان، وايضا محافظة نينوى اعترضت عن حصتها من الموازنة بانها لا تكفي لأعمار عدد من القرى وناحية داخل المحافظة فضلا عن محافظة نينوى من اكثر المحافظات ضررا بفعل الارهاب والتي شهدت دمارا كبيرا للبنى التحتية وارتفاع معدلات البطالة وشرائح العاطلين عن العمل والايتام التي بحاجة الى عناية خاصة والتفافة حكومية. [33]

(33) جريدة الوقائع العراقية، العدد 4272 ، 2013/3/25 ، ص1.

وايضا في عام 2017م و احداث حصول ثورة تشرين لحصول الشعب على حقوقه واعتراضها على السياسات الحكومية والمطالبة بالتعينات و تأخير اقرار الموازنة اذ بلغت اجمالي الموازنة بحوالي (197.828) ترليون دينار عراقي أي بحوالي (140) مليار دولار ، اما التشغيلية فهي(150.273) ترليون تشغيلية وبلغت الاستثمارية حوالي(47.555)اما العجز بلغ (63.275) واعتمدت سعر البرميل النفط(70) دولار للبرميل الواحد.[34]

(34) جريدة الوقائع العراقية، العدد 4430، 2017/1/9م ، ص3.

وايضا عام 2019 م اقرت الموازنة بمبلغ (105.5)ترليون دينار عراقي أي بحوالي(89)مليار دولار امريكي من بينها نحو (79)مليار دولار ايرادات نفطية واعتمدت سعر النفط ب(56)دولار امريكي للبرميل الواحد. [35]

(35) جريدة الوقائع العراقية ، العدد 4529 ، 2019/2/11م ، ص 1.

وعملية اقرار الموازنة كانت وما زالت تواجه عرقلة عند اقرارها منذ 2014 وحتى موازنة 2023 ، اذ واجهت مشاكل بين الكتل السياسية عن حصة اقليم كردستان لم تكن الكتل الكردية راضية عن النسبة وايضا بين الكتل السياسية الاخرى وفي ظل وجود خلافات مستمرة فبذلك عند اقرار الموازنة لمدة 3 سنوات وفقا للأطر القانونية والدستورية بذلك تكون الموازنة وفقا لرغباتهم على الرغم كون ذلك في دول اخرى يدل على قوة اقتصاد الدولة وتطورها.[36] فالعوامل المعرقلة للموازنة والتحديات التي تحول دون اقرارها سنتناولها في المبحث التالي .

(36) المصدر نفسه ،ص162.

المبحث الثالث: تحديات اقرار الموازنة العراقية لعام 2023م والمشاكل الناتجة عن تأخيرها:

المطلب الاول: تحديات اقرار الموازنة العراقية لعام 2023م :

لقد شهدت الموازنات الاتحادية للعراق عبر السنوات الماضية تحديات كثيرة اذا كان تركيزها واضحا على الجوانب المالية وزيادة الطلب على الأموال دون تحقيق ارتباطها الوثيق بالاحتياجات التنموية .

فالموازنة المالية لسنه 2023م تعد اعلى موازنة في تاريخ العراق متوقعة تبلغ(198.6) ترليون اي ما يعادل (136) مليار دولار موازنة تشغيلية للمصروفات الحكومية ورواتب الموظفين وفي الوقت نفسه هناك عجز بالموازنة يقدر بحوالي (43) مليار دولار وسعر النفط للبرميل الواحد قدر ب (70) دولار للبرميل الواحد .[37] ومدة عملها لثلاث سنوات القادمة وترتبط التخصيصات المالية في الموازنات الاتحادية بالنفط وعوائده ومدى التركيز على الاعتبارات المالية في التخصيص والانفاق الحكومي غير الموجّه بالأهداف التنموية وبنتائج المنجزات الاقتصادية . وفي هذا المجال فانّ تضخم التخصيصات المالية في الموازنة واتساع عمليات الصرف مع شحة المنجزات التنموية الناجمة عنها ، من شأنه أن يلغي شرطاً مهما من الشروط الواجب توفرها في مصطلح (الموازنة العامة) ويجعلها مجرد ورقة للإيرادات والمصروفات المالية[38]

(37) جريدة الوقائع العراقية ، العدد 4726، 26/ 6/ 2023م، ص1.

تتمثل تحديات اقرار موازنة 2023م بالاتي:

1_ الفساد السياسي: يشكل الفساد تحديا كبيرا امام اقرار الموازنة حيث يتسبب في تضخم الانفاق الحكومي وتهريب الاموال خارج العراق والرواتب العالية للسياسيين والاختلاسات وغسيل الاموال والصفقات المشبوهة والفساد الاداري والمالي يستنزف جزء كبير من الاموال العامة وايرادات الدولة جميعها يعمل على تقليص الايرادات وعرقلة عملية اقرار الموازنة مما يتسبب في تأخير اقرارها بسبب المصالح المتضاربة والمساومات فينعكس سلبا على حياة الناس عامة ومكانة الدولة في المجتمع ومستقبلها الاقتصادي والسياسي على المدى البعيد وتعد ازمة اقتصادية تؤثر على المجتمع.[39] وهذه المشكلة في حال استمرارها تؤثر على شرعية النظام السياسي .

(38) عدنان حسين الخياط، الموازنات العامة في العراق واستمرار معضلة الإصلاح في موازنة ،2021 مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، 2021، متاح على الرابط الالكتروني : http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/ .

(39) مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات العلمية، (مجلة هيئة النزاهة، السنة الثالثة، بغداد، 2012.)

2_ التعددية الحزبية: تغير النظام في العراق بعد عام 2003 من كونه نظام حزب واحد إلى نظام يتسم بالتعددية الحزبية. تبرز أهمية أن يعترف قادة الأحزاب بشرعية وجود التعدد الاجتماعي في العراق، وحقوق الأحزاب والجماعات في الدفاع عن هويتها ومصالحها بإطار الدولة بطرائق سلمية ومشاركة سياسية عادلة ومتكافئة وبذلك يتم تداول السلطة بشكل سلمي مقنن بما يخدم مصالح البلد وليس بمصلحة ابناء مكون معين، وهذا صعب تحقيقه في العملية السياسية العراقية حيث يسيطر التأثير العشائري والعصبي والطائفي على عملية صنع القرار السياسي. يعني ذلك أن التعددية الحزبية قد تكون محدودة بسبب تفاقم الانقسامات الاجتماعية والطائفية في البلاد.[40]

(40) برهان غليون، بيان من اجل الديمقراطية،(المركز الثقافي العربي، بيروت، ط5، 2006،) ص14.

3_ انعدام وجود رؤية وطنية موحدة بين الكتل السياسية : لعدم وجود رؤية وطنية موحدة بين الكتل السياسية اذ غلب الولاء للمكون والعرقية على الرؤية الوطنية الموحدة وظهرت الكثير من الخلافات بين الكتل السياسية على المدى الماضي و ظهر ذلك حين عاد النفط وإيراداته ليشكل موضع خلاف بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان ولم توافق الكتل الكردية على اقرار الموازنة وادى الى تأجيل اقرارها الى الان ، اذ ان إقليم كردستان طالب بنسبة 17% والحكومة الاتحادية وضعت نسبة 12.67% قبل أن يتم التوافق على نسبة 14% للمضي بمشروع الموازنة»، وتم الموافقة على ذلك.[41]

(41) المصدر نفسه ،ص16.

انخفاض اسعار صادرات النفط تؤثر على اقرار الموازنة وارتفاع معدلات التضخم يزيد التكاليف الحكومية مما يؤدي الى نقص الانفاق الحكومي

4_ العامل الاقتصادي : ان الميزانية تعتمد بشكل كبير على النفط وفيما حدد برميل النفط بأرقام تقديرية لا تتجاوز (70) دولار وفق سعر الصرف الثابت (1300) دينار عراقي للدولار الواحد حسب ما ورد من قبل مجلس الوزراء فانخفاض اسعار صادرات النفط تؤثر على اقرار الموازنة وارتفاع معدلات التضخم يزيد التكاليف الحكومية مما يؤدي الى نقص الانفاق الحكومي والديون الخارجية فضلاً عنأرتفاع سعر الدولار فحددت الحكومة بان سعر (100) دولار تعادل (132000) عراقي في مسودة الموازنة لكن في الواقع ارتفع سعر

الدولار امام الدينار ليصل الى (150000) دينار عراقي لكل (100) دولار امريكي[42].

5_ المحاصصة الطائفية: أصبحت عرفاً دائماً وضعها الاحتلال الامريكي منذ عام 2003م والمحاصصة تعمل على تشجيع الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية واسناد المناصب واناطة المسؤوليات الى الاشخاص بناءً على انتماءاتهم القومية او الفرعية او المذهبية او المكونات وعلى نحو يهدد معايير الكفاءة او القبول العام وبالتالي يعد اسلوبا غير صالح في الادارة والحكم.[43]

المطلب الثاني : المشاكل الناتجة عن تأخير اقرار الموازنة العر اقية لعام 2023م :

ان تأخير اقرار الموازنة ينعكس سلبا على حياة عامة الناس ومكانة الدولة في المجتمع الدولي ومستقبلها الاقتصادي والسياسي على المدى البعيد وتصيب الايرادات العامة والبنى التحتية ورفاهية المجتمع ويؤدي الى ازدياد الفوضى الاجتماعية والسياسية لان الحاجة الى الانفاق الحكومي كبيرة لتلبية الاحتياجات.[44]

1_ تضر بالمواطنين : لا يزال مشروع قانون الموازنة المالية العراقية لعام 2023 متوقفًا بعد مرور ستة أشهر على بداية العام المالي. وعلى الرغم من حسم اللجنة المالية في مجلس النواب غالبية مواد الموازنة وإعلان جدول لإقرارها، فإن خلافًا طارئًا بشأن بعض بنودها أدى إلى تأجيل التصويت عليها حتى إشعار آخر. وتأخير اعتماد الموازنة يؤثر على أصحاب العقود الذين تم تثبيتهم، حيث لا تُمنح لهم رواتب حتى إقرار الموازنة. ويتأثر أيضًا الموظفون الجدد، حيث اقتربت نهاية السنة دون إقرار الموازنة. ويسبب هذا التأخير أيضًا تأثيرًا سلبيًا على ذوي الدخول المحدودة نتيجة ارتفاع أسعار السلع والخدمات بسبب ارتفاع سعر الدولار الأمريكي، الذي وصل إلى مستويات تفوق (14800) دينار عراقي مقابل الدولار الواحد. كانت المسودة المقترحة للموازنة تتضمن تخفيض سعر صرف الدولار الأمريكي .[45]

2_ تأخير اقرار الموازنة يؤثر على المستوى الاقتصادي : يؤدي الى

(42) المصدر نفسه.

(43) علي القريشي، الهجرة الى الدولة في تجربة الاسلام السياسي في العراق واحتمالات المستقبل، (ط3، مطبعة الساقي للطباعة والتوزيع، بغداد)، ص224.

(44) عدنان حسين الخياط ، مصدر سابق ذكره.

(45) كيف تؤثر موازنة العراق المتعثرة على حياة المواطنين ، مصدر سابق ذكره.

توقف عجلة الانفاق الجاري والاستثماري وتأخير المشاريع الصناعية والزراعية وتأخير انجاز المشاريع الاستثمارية وله انعكاسات على الاقتصاد ويؤجل عمليات الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وعدم وجود تنمية اقتصادية في المجالات كافة.[46]

(46) محي محمد مسعد، مصدر سابق ذكره، ص33.

3_ عدم تشغيل الطاقات العاطلة في القطاعات : بسبب تأخر الاستثمار يخلق مستوى معيشي متفاوت بين معيشة اثرياء وآخرين فقراء فيؤدي ذلك بخلق عدم رضا لان المستوى المعيشي المتدني وبسبب الفقر والجوع والبطالة وعامل الاستثمار المتأخر في القطاعات الاقتصادية يؤدي إلى عدم تفعيل القدرات الكامنة، مما يتسبب في تفاوت مستويات المعيشة بين الأثرياء والفقراء. ينجم عن هذا الوضع عدم الرضا بسبب المستوى المعيشي المنخفض، وتفاقم الفقر، وزيادة معدلات الجوع والبطالة. يلعب العامل الاقتصادي دورًا كبيرًا في تشكيل شرعية الأنظمة السياسية، ويمكن أن يؤدي إلى انهيارها، كما حدث في بعض الدول العربية وتعد الموازنة ليست مجرد عملية تشغيل للأموال، وإنما يجب أن تكون استراتيجية لتحقيق التنمية. يجب أن تتضمن الموازنة خططًا لتوظيف الأموال بشكل فعّال، بما في ذلك إيجاد فرص عمل للأفراد وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين.[47]

يلعب العامل الاقتصادي دورًا كبيرًا في تشكيل شرعية الأنظمة السياسية، ويمكن أن يؤدي إلى انهيارها

(47) عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، (بيروت، ط١، 2001)، ص21

4_ توقف المشاريع الخدمية : توقف مشاريع الكهرباء والطرق والجسور والمستشفيات والمراكز الصحية مما يؤدي الى انعدام الخدمات على الافراد.[48]

(48) المصدر نفسه ، ص22.

5_ ارباك عمل المؤسسات الحكومية ودوائر الدولة كالعقود التشغيلية وتسيير الاعمال بالنسبة للصناعة والزراعة وايقاف العمل بالمشاريع الزراعية والصناعية وذلك لعدم توافر تخصيصات الا في حال اقرار الموازنة مما يسبب ارباكها في اداء عملها.[49]

(49) محي محمد مسعد، مصدر سابق ذكره، ص33.

ونستنتج من ما تقدم أن أزمة اعتماد الموازنة تتسم بطابع اقتصادي، حيث يُعد الاقتصاد المحرك الرئيسي للدولة، وتعتمد الدوائر

والمؤسسات على إقرار الموازنة لتحقيق الخدمات وتسيير الأعمال. عمدت الموازنة العراقية بشكل رئيسي على الإيرادات من النفط الخام، وتقلب أسعارها أحيانًا، مما قد يؤدي إلى تأخير إقرار الموازنة. ويعزى هذا التأخير منذ عام 2014 -2023 إلى عدم توافق الكتل السياسية، ووجود المحسوبية والفساد السياسي، والولاءات الفرعية على حساب الهوية الوطنية ويظهر أن أسباب تأخير إقرار الموازنة في الأساس سياسية وليست اقتصادية.

الحلول من أجل عدم تأخير اقرار الموازنة وبناء شرعية النظام السياسي :

من أجل عدم تأخير اقرار الموازنة العراقية التي يعاني منها الشعب العراقي وللتخلص من هذه الازمة لا بد من وجود تنمية اقتصادية حقيقية وتأخذ بها الكتل السياسية فهي الاساس لبناء الشرعية لان قوة الدولة ووجودها واستقرارها وازدهارها العامل الاساسي له هو العامل الاقتصادي ويتحقق هذا العامل من خلال التنمية الاقتصادية.

التنمية الاقتصادية عملية شاملة في احداث تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية

و لا بد من القول ان التنمية الاقتصادية عملية شاملة في احداث تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية واغلب الدول تعاني من مشاكل في عملية التنمية الاقتصادية فهي غالبا ما تعتمد على واردات النفط او السياحة او المعونات الخارجية ولديها ديوان خارجية و ازدياد عدد السكان ونقص الكوادر الوطنية الحقيقية وانخفاض مستوى الادخار فينعكس سلبا على المجتمع فمثل حالة العراق يعد النفط هو مصدر أساسي لاقتصاده ويمول ميزانيته الأساسية. [50]

اذ ان التنمية الاقتصادية هي الاساس لبناء الشرعية لان قوة الدولة ووجودها واستقرارها وازدهارها العامل الاساسي له هو العامل الاقتصادي ويتحقق هذا العامل من التنمية الاقتصادية .[51]

ونرى ان الدولة العربية وخصوصا العراق يعتمد اقتصاده بشكل رئيسي على النفط فهو المصدر الاساس له فيعتمد على النفط في ارتفاع

(50) احسان محمد الحسن، مظاهر التنمية او التقدم في المجتمع العربي، مجلة دراسات عربية،(دار طليعة، بيروت، العدد5، 1988 ،) ص3.

(51) كمال البصري، العراق والتحديات السياسية والمستقبلية، 2017 ، متاح على الرابط الالكتروني : https://iier.org/ar

المستوى المعاشي والمستوى الصحي والامني .[52]

فان شرعية النظام السياسي يتكامل ويتحقق بالتنمية الاقتصادية:

1_ اقامة تناسب بين الهياكل الاساسية وبين توسيع الانتاج والاستهلاك واقامة التناسب بين الزراعة والصناعة وتدعيم التشابك القطاعي فيما بينها وتكوين قاعدة صناعية للزراعة من الاسمدة و الآلات الزراعية وقاعدة زراعية للصناعة من الغذاء الى الخدمات وتطوير الريف والبادية وتحقيق التناسب بين الصناعات الثقيلة والخيفة لان الصناعات الثقيلة تعاني من مشاكل منها التمويل والتسويق والخبرة المؤهلة وتستدعي اهتمام وعناية بالعكس من الخفيفة .[53]

2_ عملية التنمية تتطلب تحكيما رشيداً في عملية توزيع الموارد وتلبية الحاجات واخضاع العمليات الاقتصادية للإرادة وتوسيع التأثير المنهجي في الاقتصاد الوطني وذلك من اجل القضاء على الفقر والجوع والبطالة وتدني مستوى المعيشة والتعليم مما يؤدي الى الرفاهية في المجتمع .[54]

3_ وكذلك ومن تشجيع الصناعات المحلية وتقليل الاستيراد من الخارج وتشجيع الاستثمار الداخلي وتقليل الاستثمار الاجنبي وتشجيع الزراعة الداخلية وتشغيل الايدي العاملة وفتح المصانع وتحقيق فرص عمل للعاطلين عن العمل .[55]

4_ تشجيع الصناعات المحلية وتقليل الاستيراد من الخارج ومحاولة الاستثمار الداخلي وتقليل الاستثمار الاجنبي وتشجيع الزراعة الداخلية وتشغيل الايدي العاملة وفتح المصانع وتحقيق فرص عمل للعاطلين عن العمل.[56]

4_ ويتحقق من التنمية الاستقرار السياسي و الوحدة الوطنية وتسخر كل الطاقات والجهود من اجل تثبيت اركان النظام القائم وتدعيمه وأيمان الشعب بوجود نظام ديمقراطي يحقق متطلباته.[57]

5_ ومن زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة الافراد وتوفير السلع والخدمات لإشباع حاجات المواطنين وتقليل الفوارق

(52) طاهر حمدي كنعان واخرون هموم اقتصادية عربية التنمية- التكامل- النفط- العولمة (مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ط،1 ،2001) ص144.

(53) فؤاد مرسي، حتمية التنمية من خلال التكامل العربي، (مجلة دراسات عربية، بيروت ،العدد 5 ،1987م)، ص18.

(54) طاهر حمدي كنعان واخرون، مصدر سابق ذكره ، ص144.

(55) فؤاد مرسي، مصدر سابق ذكره، ص18

(56) المصدر نفسه.

(57) طاهر حمدي كنعان واخرون، مصدر سبق ذكره، ص144.

الاجتماعية والاقتصادية بين الافراد وتحسين وضع ميزان المدفوعات وتحقيق الامن والاستقرار الهادف والأرتقاءبالمجتمعات وزيادة الدخل القومي.[58]

(58) المصدر نفسه.

الخاتمة :

تشكل الموازنة العامة الهاجس الاكبر لدى الدول فهي التي تحدد سير عملها لمدة معينة فأن حدوث اي ازمة تعرقل اقرارها تؤثر على شرعية النظام السياسي لأهميتها الكبيرة في زيادة الانفاق الحكومي وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين وتحقيق التنمية الاقتصادية في المجال الاقتصادي. واغلب البلدان العربية تعاني من عدم تحقيق التنمية ومن ازمات سواء داخلية أو ازمات عالمية وجميعها يؤثر على الوضع الداخلي للدولة وايضا توجد ازمات داخلية فهذه الازمات الداخلية تؤثر على شرعية النظام السياسي القائم على الرضا والقبول الشعبي والعراق خاصة يعاني من الازمات منذ نشوء الدولة العراقية 1921 م وحتى 2023 م لكثرة الانقلابات والثورات والحروب فيها وخاصة هو من الدول المعتمدة على النفط في اقتصادها وتغييب التنمية الوطنية وما يخص موضوع الدراسة فأن أزمة اقرار الموازنة المتتالية منذ عام 2014 وحتى 2023م كان بسبب نقص الكوادر الوطنية والتفاوت في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي ومما يؤثر بالتالي على شرعية النظام السياسي.

قائمة المصادر:

اولا: الكتب العلمية:

1_ السيد علي، عبد المنعم. مدخل في علم الاقتصاد(الجامعة المستنصرية، بغداد:1984).

2_ برهان غليون، بيان من اجل الديمقراطية،ط5 (المركز الثقافي العربي، بيروت: 2006).

3_ عبد الرزاق فارس، الازمة المالية العالمية الاسباب والتداعيات والحلول، ط1 (مركز الإمارات للدراسات والبحوث، الامارات: 2010).

4_ عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي،ط1 (بيروت:2001).

5_ علي القريشي، الهجرة الى الدولة في تجربة الاسلام السياسي في العراق واحتمالات المستقبل، ط3 (مطبعة الساقي للطباعة والتوزيع، بغداد).

6_ حسن عواضة واخرون، المالية العامة الموازنة الضرائب الرسوم دراسة مقارنة، ط1، (بيروت:1995).

7_ طاهر حمدي كنعان واخرون هموم اقتصادية عربية التنمية- التكامل- النفط- العولمة، ط1 (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت :2001).

8_ ماهر موسى العبيدي، محاضرات في المحاسبة الحكومية وحسابات الموازنة(مطبعة المعارف، بغداد:1985).

9_ محيي محمد مسعد، دور الدولة في حل الازمة المالية العالمية،(مكتبة الاشعاع ،الاسكندرية :1999).

ثانيا: المجلات العلمية :

1_ احسان محمد الحسن، مظاهر التمية او التقدم في المجتمع العربي، العدد5 ،(مجلة دراسات عربية، دار طليعة، بيروت:1988).

2_ جاسم صغير ،الانظمة العربية والاصلاح السياسي، العدد22 (الحوار المتمدن ، بيروت: 2005).

3_ فؤاد مرسي، حتمية التنمية من خلال التكامل العربي، العدد 5(مجلة دراسات عربية، بيروت :1987).

ثالثا: المؤتمرات:

احمد سعد جاري، الرقابة على الموازنة العامة للدولة في الاعداد والتنفيذ(دراسة ميدانية لموازنة الجامعة المستنصرية ،المؤتمر العلمي 11 (كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية:2011).

رابعا: الأطاريح:

1_ اشواق عبد الرحمن عبد الوهاب ، مدى فاعلية نظام التخطيط –البرمجة-الموازنة وانعكاساتها على النظام السياسي الحكومي ، اطروحة دكتوراه، غير منشورة(كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد: 2007).

2_ حسين علوان ، الشرعية الثورية والشرعية القانونية(كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد:1985).

3_ عمر جمعة عمران، اشكالية البنية السياسية للنظم الجمهورية في المنطقة العربية (كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد:2003) .

خامسا: الكتب الاجنبية:

1_ Nagel, Thomas , Moral conflict and political Legitimacy 'philosophy and public Affairs, 16(3) 1987,

2- Mommsen, Wolfgang, the political and social theory of Max weber, Oxford: Blackwell, 1989.

سادسا: المو اقع الالكترونية:

_ أزمة الدولار وقرار الاتحادية.. الموازنة في "براثن" الخلافات , موقع العراق اوبزيرفر 2023/1/31م، متاح على الرابط الالكتروني: https://observeriraq.ne

2_ أزمة الدولار بالعراق.. تفاقم يومي وتحذيرات من طول استمرارها، عربية نيوز،2023/2/3م ، متاح على الرابط الالكتروني https://www.skynewsarabia.com/

3_ جوناثان جوزيفز، روسيا وأوكرانيا: ما مدى تأثير الحرب على الاقتصاد العالمي؟ بي بي نيوز 2022 ، متاح على الرابط الالكتروني : https://www.bbc.com/ .

4_ عدنان حسين الخياط، الموازنات العامة في العراق واستمرار معضلة الإصلاح في موازنة ،2021 مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، 2021، متاح على الرابط الالكتروني :http://iq.edu.uokerbala.kerbalacss/ .

5_ كمال البصري، العراق والتحديات السياسية والمستقبلية، 2017 ، متاح على الرابط الالكتروني https://iier.org/ar

List of Resources:

First: Books:

1_Al-Sayyid Ali, Abdel Moneim. Introduction to Economics (Al-Mustansiriya University, Baghdad: 1984).

2_ Burhan Ghalioun, A Statement from the Democratic Republic of Congo, 5th edition (Arab Cultural Center, Beirut: 2006).

3_Abdul Razzaq Fares, Global Financial Contributions: Causes, Crisis, and Solutions, 1st edition (Emirates Center for Studies and Research, UAE: 2010).

4_Abdul Razzaq Al-Farsi, Poverty, Poverty of Income in Al-Arabi, 1st edition (Beirut: 2001).

5_ Sali Ali Al-Qurayshi, Migration to the State in the Experience of Political Rule in Iraq and Possibilities for the Future, 3rd edition (Printing and Distribution Press, Baghdad).

6_Hassan Awada and others, Public Finance and Tax Budget, Comparative Comparison, 1st edition, (Beirut: 1995).

7_Taher Hamdi Kanaan and others: Intelligent Arab concerns for development - integration - oil - globalization, 1st edition (Center of Arab Unity Studies, Beirut: 2001).

8_Maher Musa Al-Obaidi, Lectures on State Government and Budget Accounts (Al-Ma'arif Press, Baghdad: 1985).(

9_Mohie Muhammad Massad, The Role of the State in Resolving the Global Financial Crisis, (Al-Isha' Library, Alexandria: 1999).

Second: Academic Journals:

1_Ihsan Muhammad Al-Hassan, Manifestations of Development or Progress in Arab Society, Issue 5, (Journal of Arab Studies, Taliah House, Beirut: 1988).

2_Jassim Saghir, Arab Regimes and Political Reform, Issue 22 (Al-Hiwar Al-Mutamaddin, Beirut: 2005

3_Fouad Morsi, The Inevitability of Development through Arab Integration, Issue (Journal of Arab Studies, Beirut: 1987).

Third: Conferences:

Ahmed Saad Jari, Control of the State's General Budget in Preparation and Implementation (A Field Study of the Budget of Al-Mustansiriya University, 11th Scientific Con-

ference (College of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University: 2011).

Fourth: Theses and Dissertations:

1_ Ashwaq Abdul Rahman Abdul Wahab, The effectiveness of the planning-programming-budget system and its repercussions on the government political system, dissertation, unpublished (College of Administration and Economics, University of Baghdad: 2007).

2_ Hussein Alwan, Revolutionary Legitimacy and Legal Legitimacy (College of Political Science, University of Baghdad, Baghdad).

3_Omar Juma Imran, The Problem of the Political Structure of Republican Systems in the Arab Region (College of Political Science, University of Baghdad, Baghdad: 2003)

Fifth: Foreign Books

1_ Nagel, Thomas , Moral conflict and political Legitimacy 'philosophy and public Affairs, 16(3) 1987).

2_Mommsen, Wolfgang, the political and social theory of Max weber, Oxford: Blackwell, 1989).

Sixth: Websites

1_The dollar crisis and the federal decision... The budget in the "clutch" of disputes, Iraq Observer website, 1/31/2023 AD, available at the electronic link: https://observeriraq.ne

2_The dollar crisis in Iraq...daily worsening and warnings about its prolonged continuation, Arabiya News, 2/3/2023 AD, available at the electronic link https : https://www.skynewsarabia.com./

3_Jonathan Josephs, Russia and Ukraine: How much impact does the war have on the global economy? BBC News 2022, available at: https://www.bbc.com./

4_Adnan Hussein Al-Khayyat, Public Budgets in Iraq and the Continuation of the Reform Dilemma in the 2021 Budget, Center for Strategic Studies, University of Karbala, 2021, available at the electronic linkhttp://kerbalacss.uokerbala.edu.iq./

5_Basri, Iraq and the Political and Future Challenges, 2017, available at the electronic link https: https://iier.org/ar.